آليات السياسة العقارية الفرنسية ودورها في تغيير بُنى المجتمع الجزائري
قبيلة الحنانشة نموذجا

ورتي جمال، المركز الجامعي بسوق أهراس، الجزائر

❖❖❖❖❖

ملخص

يلاحظ الباحث المُتمحص للنتائج الديمغرافية للقوانين العقارية الفرنسية التي صدرت خلال القرن التاسع عشر، خاصة القانون المُسمى سيناتيوس كونسيلت (1863) Sénatus Consulte ، انه من النتائج التي انجرت عن تطبيقه إصابة الهيكل الاجتماعي للعروش والقبائل في بناها وأوصالها الاجتماعية الموروث لأجيال سحيقة، مثل حالة قبيلة الحنانشة، إحدى القبائل المعروفة في الشرق الجزائري، إذ بتطبيق القوانين العقارية الفرنسية عليها تقلص مجالها الجغرافي، وفقدت توازنها وبنيتها الاجتماعية كلية، وتلك هي النظرة القانونية الاستعمارية لتلك الفترة.

Résumé

L'application des lois foncières a joué un rôle fort important durant le XIX siècle; ces lois sont à l'origine du bouleversement des structures traditionnelles et ancestrales des communautés tribales. Dans le cas d'une des plus importantes tribus de l'est algérien, celles des Henenchas, l'impact s'est traduit par le déséquilibre des structures et la perte irrévocable de l'espace géographique.

❖❖❖❖❖

مقدمة

لعبت السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر دورا كبيرا في هدم بُنى المجتمع الجزائري الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق سلسلة من التشريعات العقارية الفرنسية كان أهما قانون سيناتيوس كونسيلت الشهير الذي صدر في 22 أفريل 1863، والذي كانت له عواقب عديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، وسنحاول من خلال هذا المقال إبراز عواقب هذه السياسة وآثارها على قبيلة من أهم قبائل الشرق الجزائري وهي قبيلة الحنانشة، وذلك من خلال تقارير ضباط المكاتب العربية، وتقارير لجنة المراكز الاستيطانية لمنطقة سوق أهراس لسنة 1882 المحفوظة بأرشيف أكس أون بروفانس Aix-en-Provence بفرنسا، وكذا أرشيف القسم التقني لمصلحة مسح الأراضي بقسنطينة.

1- أسباب تفكيك القبيلة

كانت قبيلة الحنانشة من أهم القبائل القوية ذات التأثير الكبير في بايلك الشرق، فقد كانت مسيطرة على مجال جغرافي كبير، ولعبت دورا كبيرا في العلاقات بين الجزائر وتونس، ولذلك ركز المحتل على جمع أكبر قدر من المعلومات عن شيوخها، منذ سنة 1832،[1] وبعد سلسلة من الحملات العسكرية الفرنسية تمكن الفرنسيون من احتلال المنطقة والوصول إلى موضع مدينة طغاست القديمة وذلك يوم 25 ماي 1843، بعد أن واجهوا مقاومة عنيفة من طرف الشيخ الحسناوي أحد شيوخ قبيلة الحنانشة.

ونظرا لأن الإمكانات السياسة والعسكرية للفرنسيين لم تكن تسمح لهم بالتوغل في المنطقة مرة واحدة، لذلك أبقوا على نمط الإدارة الذي وجدوه واسندوا قيادة القبيلة إلى الشيخ الرزقي بن منصور ـ الذي ونظرا لكبر سنه ـ تنازل عنها إلى ابن أخيه محمد الصالح بن علي الشابي، وألحقت منطقة سوق أهراس بشعبة عنابة العسكرية، وأصبحت مركزا عسكريا فرنسيا حتى شهر نوفمبر 1851 عندما صدر قرار يقضي بتحويل إدارة قبيلة الحنانشة إلى دائرة قالمة العسكرية، وقد كان ذلك راجع إلى الأسباب التالية :

– أن قبيلة الحنانشة أقرب من الناحية الجغرافية إلى قالمة.

– أنها بقيت ترفض دفع الضريبة.

– لأن قبيلة الحنانشة ظلت تقاوم بشدة الاستعمار الفرنسي لذلك كان مخطط المكتب العربي بعنابة يرمي إلى إضعاف قوتها وكسر شوكتها.[2]

إذ أن ضباط المكاتب العربية ما فتئوا يخبرون سلطاتهم العليا عن بقاء قبيلة الحنانشة خارج الممارسة المباشرة لإدارتهم، الأمر الذي يقتضي تشديد الحراسة عليها، ومحاولة إخضاعها لمراقبة مستمرة ودائمة، وفي سنة 1855 أُنشأت دائرة سوق أهراس العسكرية، وتم فصل قبيلتي أولاد خيار وأولاد ضياء عن قبيلة الحنانشة،[3] وذلك لغرض مراقبة الحدود الجزائرية ـ التونسية أكثر فأكثر. ثم خطت سلطات الاحتلال الفرنسي خطوات أخرى لأضعاف القبيلة إذ فُصلت قبيلة ويلان عن قبيلة الحنانشة سنة 1858، وفي سنة 1859 فُصلت قبيلة الصفية عن قيادة قبيلة الحنانشة أيضا.

كان ذلك متزامنا مع تزايد الاستيطان في منطقة سوق أهراس تزايدا مطردا، فقد بلغ عدد المعمرين في المنطقة سنة 1856: 448 معمرا من جنسيات مختلفة.[4] كان هذا العدد في نظر السلطات الفرنسية كافيا لكي تُنشأ بسوق اهراس مركز استيطانيا، وصدر قرار بذلك في 15 سبتمبر 1858، وفي 15 أكتوبر من نفس السنة صدر القرار الخاص بإنشاء نظام المحافظة المدنية بسوق أهراس لإدارة المعمرين القاطنين بهذا المركز الاستيطاني.[5]

وقد أدى هذا الاستيطان إلى بداية الاتجاه نحو السيطرة على الأرض، ولهذا الغرض كتب النقيب فوفال فيكتور ريني Fauvelle Victor René [6] سنة 1855 يقول: "أن هذه المنطقة غنية بثرواتها، أنها ستفتح بابا للاستيطان والحضارة"،[7] لقد كانت الأرض إذا الهدف الرئيس للمحتل، ووسيلة لتمكين المعمرين الوافدين إلى المنطقة من البقاء.

2– تفكيك قبيلة الحنانشة

كانت الفترة الممتدة بين سنتي (1859 ـ 1865) فترة إدارة أسندت لضباط لا ينتمون إلى مؤسسة المكاتب العربية، إذ تولى إدارة دائرة سوق أهراس العسكرية في هذه الفترة

الضباط : هنري نونام Henri Nenname ، فيليكس مارشال Félix Marchal، أودان Audain ، ولهذا تم تحويل محافظة سوق أهراس المدنية الخاصة بالمعمرين إلى بلدية ذات الصلاحيات الكاملة، وصدر قرار بذالك في 22 أوت 1861،[8] وبالنسبة لإدارة الأهالي فقد صدر قرار يقضي بإخضاع قبيلة الحنانشة لقانون سيناتيوس كونسيلت في 22 مارس 1865،[9] وقد كان هذا القانون في ظاهره يهدف إلى :

– وضع الحدود بين القبائل.

– تفكيك القبيلة إلى وحدات إدارية صغيرة تُسمى " الدوار"،[10] ووضع الحدود بين دواوير القبائل.

– خلق الملكية الفردية.

وتحقيقا لهذا الهدف باشر ضباط المكاتب العربية ومنذ سنة 1865 تفكيك القبيلة حتى يسهل عليهم مراقبتها عن قرب مراقبة دائمة ومستمرة، وكذا وضع معالم الحدود بين القبيلة والقبائل المتاخمة لها من جهة وبين الدواوير المشكلة للقبيلة من جهة أخرى، وتم ذلك عن طريق الجماعة المنتخبة للقبيلة، والجماعة المنتخبة للدوار اللتين كانتا تعينان بقرار من الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية، وكان الهدف من إنشائهما هو: "الموافقة على نقل الملكية العقارية أو تعديلها"،[11] وقد كانت هاتين الهيئتين غالبا ما كان رئيسهما لا ينتمي إلى القبيلة، وهو الأمر الذي كان يعنى قضاء على سلطة الأجواد وهي الهيأة التي تنتمي إلى القبيلة ولها مكانتها الاجتماعية والدينية المميزة، ويُلجأ إليها لفض الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية، وقد استغرقت هذه العملية حوالي ثلاث سنوات قام خلالها ضباط المكاتب العربية بدراسة البُنية الاجتماعية وأصول أهالي القبيلة وعاداتهم وتقاليدهم والتعرف على مصادر الدخل الأساسية للأهالي حتى يفرضوا اكبر قدر ممكن من الضرائب عليهم، كما شكلت لجنة إدارية برئاسة الجنرال فادهارب Fedherb قائد شعبة عنابة العسكرية تكونت من:

الجنرال فادهارب قائد شعبة عنابة العسكرية : رئيسا.

دوغانتاس (De gantes) : رئيس دائرة عنابة المدنية نائبا.

فريلون (Verillon) : رئيس المكتب العربي بعنابة.

لوريشاس(Lourichesse) : مراقب التسجيل والدومين.

ماسوني (Massoni) : المكلف بقياس الأراضي.

دبوسي (Daboussy) : مترجم عسكري.[12]

وقد استغرقت عمليات التحديد ووضع المعالم ثلاث سنين، وعرفت خلافات مع القبائل المتاخمة لقبيلة الحنانشة أشار إليها أعضاء اللجنة المكلفة بتطبيق قانون سيناتيوس كونسيلت في تقاريرهم وأهمها الخلاف مع قبيلة الصفية حول أراضي مشتة

الحويمة التي ما زال الخلاف حول ملكيتها إلى اليوم بين بلديتي الحنانشة والمشروحة،[13] وقامت هذه اللجنة بوضع تقريرها يوم 15 جويلية 1866 الذي حددت فيه مساحة القبيلة ومعالم حدودها على الشكل التالي:

- مساحة القبيلة : 43871 هكتارا و 20 آرا.
- حدودها الجغرافية : كانت حدود قبيلة الحنانشة ضمن المجال الجغرافي التالي:
  - من الشمال : قبيلة أولاد ضياء.
  - من الشرق : بلدية سوق اهراس ذات الصلاحيات الكاملة وقبيلة ويلان.
  - من الجنوب : قبيلة أولاد خيار وزمالة صبايحية عين قطار.
  - من الغرب : قبيلة الصفية.

بعد وضع معالم حدود القبيلة قامت اللجنة الإدارية وجماعة الدوار بتقسيم القبيلة إلى ثلاث وحدات إدارية صغيرة وهي : الحنانشة، تيفاش، الزعرورية ووضع معالمها أيضا وتحديد مساحتها وعدد سكانها ومقدار الضرائب المفروضة عليها وذلك كما يبينه الجدول التالي:

اسم الدوار	عدد السكان / نسمة	المساحة / هكتار	الضرائب / فرنك
الحنانشة	5109	15652 هـ	6389 فرنكا و 75 سنتيما
تيفاش	3705	12077 هـ	5387 فرنكا و 08 سنتيمات
الزعرورية	2873	16142 هـ و 20 آرا	3890 فرنكا و 17 سنتيما
المجموع	11651	43871 هـ و 20 آرا	15667 فرنكا [14]

كان تقسيم القبيلة على هذه الطريقة قد قلل من أهميتها كقوة فاعلة ومؤثرة في المنطقة، إذ أن اسم الحنانشة أصبح يطلق على مساحة جغرافية محددة ومعروفة المسالك بدقة من طرف سلطات الإدارة الفرنسية، فبعد تقسيم المقسم اتجهت أنظار ضباط المكاتب العربية إلى تجزئة المجزأ، إذ تم تقسيم أراضي دوار الحنانشة وتحديد مساحتها كما يبينه الجدول التالي :

نوع الملكية			المساحة الإجمالية لنوع الملكية
أراضي عرش و مشاتى			1093هـ و 21 آرا و 07 سنتيارات
أراضي بلدية	الصنف	المساحة	2935هـ و 31 آرا و 39سنتيارا
	أراضي رعي	2822هـ و31 آرا و 39. سنتيارا	
	غابات بلدية	93 هـ	
	مقابر	18 هـ	
	مشاتى	02هـ	
أرض ملك	أرضى ممنوحة	09 هـ و 09 آرات	09هـ و 09 آرات
أملاك الدولة	غابات	1462هـ	1463 هـ
	أراضي مخصصة لمباني صيانة الطرق	01هـ	
أملاك عامة	طرق ودروب	58هـ و 97آرا و 64سنتيارا	151هـ 38 آرا 54 سنتيارا
	مجاري المياه	92هـ و30 آرا و 18سنتيارا	
	منابع المياه	10 آرات و 72 سنتيارا	
المساحة الإجمالية للدوار			15652هـ

لقد مكن تفكيك القبلية إلى هذه الدواوير الثلاثة من تحقيق أهداف السياسة الفرنسية في فترة الإدارة العسكرية الفرنسية للمنطقة (1843 –1885)، إذ مكنها من مراقبتها مراقبة دائمة ومستمرة، كما فتحت باب الاستيطان في أراضي القبيلة التي ظلت مغلقة في وجه المحتل لسنوات طويلة، وقد يكون هذا هو سبب تمرد القايد الكبلوتي بن الطاهر قايد القبيلة بين سنتي (1858 ـ 1865) والتجائه إلى تونس سنة 1865.

إثر ذلك عين أحمد بن الدهاني قايد قبيلة ويلان السابق والذي ينتمي إلى عائلة الرزقي الحناشية قايدا على القبيلة، مخافة أن ينجر عن ذلك ثورة للأهالي في وقت ما زالت فيه عمليات هدم بُنى القبيلة مستمرة، لكن ما إن أنهت اللجنة المكلفة بتطبيق قانون سيناتيوس كونسيلت على القبيلة مهمتها في 25 مارس 1868 حتى عزل أحمد بن الدهماني من قيادة عرش الحنانشة في ديسمبر 1869 بعد أن لفقت له سلطات الاحتلال تهما

مختلفة، و عين إبراهيم بن الحاج قايد قبيلة أولاد ضياء السابق (1855 ـ 1870) خلفا له وذلك في 25 جانفي 1870.

3- نتائج تفكيك القبيلة

1.3 – تفكك سلطة الأجواد

كانت سلطة الأجواد آخذة في التقلص بعد استحداث الجماعة المعينة من طرف سلطات الإدارة الفرنسية، ولكن برغم ذلك نجحت في حث الأهالي على الوقوف في وجه المحتل مرة أخرى خلال انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871، إذ أن الكبلوتي الذي كان لاجئا بتونس قد انضم إلى الصبايحية وقاد الانتفاضة بنفسه واستمرت الانتفاضة تسعة أشهر كاملة، برغم المحاولات التي بذلها هؤلاء الشيوخ رؤساء جماعات الدواوير للقضاء عليها، فبمجرد أن بدأت الانتفاضة حتى سارع الشيخ منصر بن العربي شيخ دوار تيفاش الذي ينحدر من قبيلة القرفة بقالمة والذي تولى هذا المنصب بقرار صادر من الجنرال قائد فرقة قسنطينة في 25 فيفري 1867 إلى إخبار رئيس المكتب العربي بسوق أهراس النقيب هافاس Havas بتحركات الثوار، فقد راسل الضابط المذكور بتاريخ 24 جانفي 1871 قائلا: "... واخبروني أنهم جملة من الناس يريدون الفزوع عليك وبايت البارح أنا وإخوتي وأولادي إلى وقت طلوع النهار، ولا زالت الأخبار تتزايد علينا فهاني أعلمت سيادتك تخبرني بما يظهر لك لأني أنا إبنك وخديمك... "،[15] وهكذا نجحت السياسة الإدارية الفرنسية في قمع هذه الانتفاضة سنة 1871 بأقل الخسائر وبأقل كلفة.

2.3 – تدعيم الاستيطان

نتج عن تفكيك القبيلة إلى ثلاثة دواوير وتحديد ملكيتها من أراضي العرش فتح باب الاستيطان ونزع ملكية الأهالي تحت غطاء " المنفعة العامة "، ففي سنة 1882 قررت لجنة المراكز الاستيطانية إقامة ثلاثة مراكز استيطانية بدوار الحنانشة وهي :

1.2.3 – المركز الإستيطاني دكمة :

كانت منطقة دكمة واقعة ضمن أراضي دوار الحنانشة بفرع الزمالة ، وقد بدأت حركة الاستيطان بها قبل سنة 1868،إذ تحصل المعمر: ديرون Deyron على مساحة تُقدر بـ :58 آرا و 80 سنتيارا، وكذا المعمر لويس غارسين Louis Garcin على مساحة بـ : 8 هكتارات و 50 آرا،[16] إذ كان ذلك بداية للاستيطان الرسمي للمعمرين بأراضي القبيلة.

كان هذا المركز سيُوفر ميزة أساسية للمعمرين الذين سيستقرون به، وواقع ضمن فرقتي العوايد المقانعة المُهجرتان من قبيلة الصفية سنتي 1872 و 1876، ويرتفع عن مستوى سطح البحر بـ : 900 مترا ويبعد عن مقر بلدية الصفية المختلطة بـ : 40 كلوميترا وعلى مسافة 09 كيلوميترات من سوق أهراس، وكانت أراضيه خصبة، وقد قررت لجنة المراكز الاستيطانية اقتطاع مساحة 3825 هكتارا من أراضي الحنانشة لإقامة هذا المركز الذي سيتكون 30 قطعة زراعية بمعدل 30 هكتارا للمعمر الواحد و 10 مزارع بمعدل 80 هكتارا للمزرعة الواحدة، و 25 هكتارا لإقامة هذا المركز الاستيطاني وحدد سعر الهكتار بـ 200 فرنكا.

طرق المواصلات : كان هذا المركز موجود على طريق المواصلات رقم 07 الرابط بين سوق اهراس وعين البيضاء عبر تيفاش، وقد كان هذا الطريق في مرحلة الإنشاء وبلغت المسافة التي أُنشأت حتى سنة 1882: 16 كلم، وكان بالتالي كان سيتوسط بين المركز الاستيطاني عين سلبانة الذي سيقام بدوار تيفاش ومقر بلدية سوق اهراس ذات الصلاحيات الكاملة،مما يوفر إمكانية لحماية المعمرين الذين سيستقرون بهذا المركز.

منابع المياه :يوجد بهذا المركز منبعين رئيسيين للمياه هما : عين مرقد الكلبة التي توجد بمقر هذا المركز وعين السداري التي توجد على مسافة 50 متر فقط من هذا المركز، كما سيتم جلب مياه عين الجنان، فكمية مياه المنابع الثلاثة تكفي لسد حاجة هذا المركز.

نفقات إقامة المركز الاستيطاني : بلغت مساحة الأراضي التي خُصصت لإقامة المركز الاستيطاني دكمة 3825 هكتارا وحدد سعر الهكتار بـ : 200 فرنكا.

القيمة المالية للأرض :765000 فرنكا.

جلب المياه : 20000 فرنكا.

تهيئة وجلب الحجارة: 25000 فرنكا.

مدرسة ودار للبلدية : 20000 فرنكا.

مجموع القيمة المالية لنفقات الأشغال: 65000 فرنكا.

مجموع النفقات العامة : 830000 فرنكا.[17]

لكن المركز الاستيطاني دكمة لم يُنشأ وإنما أقيمت مدرسة فقط بمسافة بعيدة نسبيا عن المركز الاستيطاني دكمة بحوالي 3 كلم فما هي دواعي ذلك؟

كان سبب إلغاء المركز الاستيطاني دكمة يرجع إلى الدور المتنامي للطريقة الرحمانية فقد انتقل مقدم الطريقة سيدي عبد الرحمان بن الحفصي من تيفاش إلى دكمة وأقام زاوية على الضفة اليسرى لوادي بوكاية كانت سنة 1883 تدرس القرآن، وبلغ

عدد تلاميذها 20 تلميذا،[18] وكانت هذه الطريقة قد لعبت دورا كبيرا خلال انتفاضة 1871 وبالتالي قد يكون سبب الإلغاء خوفا على حياة المعمرين من أي انتفاضة للأهالي قد تقع مستقبلا، لذلك تقرر إقامة المدرسة في مكان مرتفع يُشرف إشرافا مباشرا على الزاوية لمراقبتها، وكذا لصرف الأهالي عن تعلم القرآن الكريم واللغة العربية.

2.2.3 - المركز الاستيطاني سد بنوير

كان المركز الاستيطاني سد بنوير يقع على الضفة اليمنى لوادي مجردة، وواقع ضمن أراضي دوار الحنانشة وعلى مسافة 22 كلم من سوق أهراس، ويرتفع عن مستوى سطح البحر بـ : 890 مترا، وكانت الأراضي خصبة ملائمة لزراعة القمح،أما نوع ملكيتها فكانت أراضي عرش، وقد فُرض عليها الحجز عقب انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871 وأُلحق قسم منها بأملاك الدولة، ثم منحت بعقد ملكية للمعمر روشومنتي (Rochemontier) الذي باعه هو الآخر لشيخ الحنانشة عبد الله بن علي بتاريخ 17 جانفي 1882، وقد يكون سبب البيع هذا راجع إلى بعد هذه الأراضي عن المراكز العسكرية الفرنسية وبالتالي استحالة حمايتها من أية رد فعل للأهالي، لكن قرارا من الحاكم العام للجزائر فسخ عقد البيع وقضى بإرجاع المبلغ المالي للُمشتري، لذلك اقترحت اللجنة اقتطاع مساحة 2650 هكتارا من الأراضي الزراعية لدوار الحنانشة لإقامة هذا المركز الاستيطاني الذي يتسع لـ : 60 منزلا بمعدل 30 هكتارا للمعمر الواحد، وبعض المزارع بمعدل 80 هكتارا للمزرعة الواحدة، أما المساحة التي سيُقام عليها المركز الاستيطاني فقدرت بـ :50 هكتارا.

- طرق المواصلات : كان المركز الاستيطاني سد بنوير واقع على الطريق القروي الرابط بين سوق أهراس وخميسة، وكانت هذه الطريق تُمثل اتصالية الطرق القروية لبلدية الصفية المختلطة، كما أن طريق المواصلات الرابط بين سدراتة وسوق أهراس عبر تيفاش كان على بعد 01 كلم فقط من هذا المركز مما يجعل إمكانية حمايته في المستقبل ممكنة.
- منابع المياه : تتكون مياه شعبة سد بنوير من عدة ينابيع وهي من نوعية عذبة وبكميات كبيرة تكفي لإدارة طاحونتين، كما أن قمح سد بنوير ذا شهرة كبيرة في الأسواق المجاورة، مما سيُمكن المعمرين من تطوير الاقتصاد الزراعي في المنطقة مستقبلا.
- نفقات إقامة المركز الاستيطاني : قُدرت مساحة الأراضي التي سيُقام عليها المركز الاستيطاني سد بنوير بـ : 2650 هكتارا وحُدد سعر الهكتار بـ : 100 فرنكا.

القيمة المالية للأرض :265000 فرنكا.

جلب المياه : 5000 فرنكا.

التهيئة وجلب الحجارة : 10000 فرنكا.

مدرسة : 20000 فرنكا.
مجموع القيمة المالية : 300000 فرنكا.[19]

3.2.3 – المركز الاستيطاني عين الشكوة

تقع عين الشكوة على طريق المواصلات رقم 07 الرابط بين سق أهراس وعين البيضاء عبر تيفاش،، وكان هذا هو الاقتطاع الثالث الذي عرفه دوار الحنانشة لإقامة هذا المركز على مساحة تقدر بـ: 700 هكتارا، وكانت هذه الأراضي من نوع ملك وهو ما سيجعل سلطات الإدارة تشتريها ثانية من الأهالي وهو ما يعني نزع الملكية من جديد، كما أن وجود طريق المواصلات رقم 07 الرابط بين سوق أهراس وعين البيضاء عبر تيفاش الذي كان قيد التنفيذ كان سيُسهل على المعمرين تسويق منتجاتهم إلى أسواق عين سلبانة، سدراتة وسوق أهراس، وكان من المقرر توطين 20 عائلة للمعمرين بهذا المركز ، ومنحهم 20 قطعة زراعية.

– طرق المواصلات : كان المركز الاستيطاني عين الشكوة واقع على طريق المواصلات رقم 07 الرابط بين سوق أهراس وعين البيضاء عبر تيفاش، كما أنه سيكون بين المركز الاستيطاني دكمة والمركز الاستيطاني عين سلبانة وهو ما سيُوفر حماية كافية المعمرين في حالة وقوع أية انتفاضة جديدة يقوم بها الأهالي.

– منابع المياه : يتوفر المركز الاستيطاني عين الشكوة على منبع رئيسي للمياه يسمى عين الشكوة يكون غزيرا خلال فصل الشتاء لكنه ينقص خلال فصل لصيف، لكنه مع ذلك يفي بغرض المركز الاستيطاني عين الشكوة من المياه.

– نفقات إقامة المركز الاستيطاني عين الشكوة : قُدرت مساحة الأراضي التي سيُقام عليها المركز الاستيطاني عين الشكوة بـ : 700 هكتارا وحدد سعر الهكتار بـ : 120 فرنكا.
القيمة المالية للأرض : 24000 فرنكا.
جلب المياه : 10000 فرنكا.
تهيئة وجلب الحجارة : 2000 فرنكا.
مجموع القيمة المالية : 96000 فرنك.[20]

كانت إقامة هذه المراكز الاستيطانية الثلاثة معناها تقلص مساحة دوار الحنانشة بعد برمجة هذه المراكز الاستيطانية الثلاثة وذلك كما يبينه الجدول التالي:

المركز المبرمج	المساحة المقتطعة
دكمة	3825 هكتارا
عين الشكوة	700 هكتارا
سد بنوير	2650 هكتارا
المجموع	7175 هكتارا

كانت مجموع الأراضي بدوار الحنانشة بعد انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871 تُقدر بـ: 15652 هكتارا، وبإقامة المراكز الاستيطانية الثلاثة المبينة في الجدول السابق تقلصت مساحة دوار الحنانشة إلى 8477 هكتارا لـ: 3963 نسمة أي بمعدل2 هكتار و 13 آرا للفرد الواحد، في مقابل ذلك كانت استفادة المعمر الواحد بالمركز الاستيطاني دكمة تقدر بـ : 30هكتارا، وبالتالي شكلت استنزافا خطيرا للاقتصاد الأهلي في المنطقة.

تطبيق قانون وارنيي على دوار الحنانشة

بعد المصادرة الجماعية لأراضي عر ش الحنانشة سنة 1871 التي كان قسم منها موجود بدوار الحنانشة، ومنح بعضها بعقود مؤقتة لبعض العائلات من العوايد سنة 1872 والمقانعة سنة1876 ، لم يكن هذا الإجراء في الحقيقة إلا مؤقتا، ففي سنة 1882 تقرر نزع الملكية من جديد للأراضي التي منحت لهذه العائلات، لإقامة المراكز الاستيطانية السابقة. كان الهدف من هذين الإجراءين هو تحضير هذا الدوار لتطبيق قانون وارنيي الذي صدر في 26 جويلية 1873، وهو ما تم بالفعل ففي 10 سبتمبر 1888 صدر قرار للحاكم العام للجزائر ينص على تطبيق قانون وارنيي لسنة 1873على دوار الحنانشة وقد نص هذا القرار على ما يلي:

1- تعيين محافظ محقق للإشراف على عمليات التقسيم حسب المادة الثانية من قانون 26 جويلية 1873 بدوار الحنانشة.

2- إن عمليات التقسيم هذه ستُباشر خلال شهر من صدور هذا القرار ولا تتجاوز عملية التحديد خمسة أشهر من صدور هذا القرار ومن نشر هذا القرار في جريدة المبشر والجرائد الصادرة بدائرة قالمة.

3- يكلف عامل عمالة قسنطينة بتنفيذ هذا القرار.[21]

لكن تنفيذ هذا القانون على دوار الحنانشة لم يكتمل في الآجال المحددة، ولذلك صدر قرار للحاكم العام للجزائر في 04 مارس 1891 يقضي بتمديد تطبيق قانون وارني على دوار الحنانشة .[22]

كان من الطبيعي أن يحتدم النزاع بين عائلات تنتمي على دواوير مختلفة استقرت منذ فترة قصيرة بدوار الحنانشة حول الأرض بعد تطبيق قانون وارنيي، إذ تشير الوثائق إلى أنه في سنة 12 نوفمبر 1888 وجه المقانعة شكوى إلى عامل عمالة قسنطينة محتجين على وجود أشخاص لم تمنح لهم سندات ملكية بالدوار المذكور،[23] ولم تُحل هذه الصراعات وبقي بعضها مستمرا إلى اليوم، وأوجد ذلك بالتالي طرق و آليات لنزع الأرض من الأهالي وسهل عملية انتقال الملكية إلى الدولة ثم المعمرين بعد ذلك، وأدى ذلك بالطبع إلى نتائج وخيمة على الأهالي منها:

1- نزع الأرض لأسباب واهية: كانت الأرض تُنزع لأسباب واهية كالخطأ في الاسم مثلا، من ذلك أنه في 07 جانفي 1895 رُفضت شكوى للمسمى يونسي الطاهر بن حمانة الذي ورث قطعة أرض عن عمه أحمد بن الطاهر بدوار الحنانشة مساحتها 12 هكتارا و 54 آرا تحمل رقم 443، لكن هذه الشكوى رفضت لأن هذه القطعة اعتبرت كملك شاغر بعد تطبيق قانون وارنيي طبقا للمادة 411.[24] كما رُفض اعتراض كل من رافع سليمان بن التوهامي ورافع بلقاسم بن التوهمامي الذين كانا يملكان قطعة أرض مصنفة ضمن أملاك الدولة بدوار الحنانشة بالمكان المسمى عياطة مساحتها 24 هكتار و 05 آرات لكنها ألحقت بالدولة واعتبرت كأملاك شاغرة بقرار صدر في 14 مارس 1891 واكتريت للمعمر موريشون Mourichon .

2- تمكين الزعماء الأهالي: إذا كان تطبيق قانون سيناتيوس كونسيلت قد مكن بعض المعمرين من السيطرة على مساحات صغيرة نسبيا على غرار المعمرين ديرون ولويس غارسين آرا ،،وكذا تمكين الزعماء الأهالي من مساحات صغيرة نسبيا على غرار شيخ دوار الزعرورية عمار بن الزيتوني الذي منح مساحة 20 هكتارا و 20 آرا بدوار الزعرورية، فإن تطبيق قانون وارنيي على أعراش المنطقة قد قلص من المساحة التي كان يطالب بها الزعماء الأهالي، من ذالك مثلا القايد ابراهيم بن الحناشي قايد قبيلة الصفية 1871 ـ 1879 والذي أدى خدمات كبيرة للإدارة الفرنسية عندما كان قايدا على قبيلة زواغة في عمالة قسنطينة بين سنتي 1864 ـ 1871، ولمكافأته على خدماته مُنح مساحة من الأرض بدوار العواويد تقدر بـ : 40 هكتار و 86 آرا، من مجموع الأراضي التابعة للدولة البالغة مساحتها بالدوار المذكور 237 هكتارا، وأقام عليها سكنا بقيمة 50000 فرنكا وذلك على النحو التالي :

- القطعة 42 بدوار العواويد و مساحتها 16 هكتارا و 48 آرا .
- القطعة 47 بدوار العواويد ومساحتها 8 هكتارات و 85 آرا .
- القطعة 49 بدوار العواويد ومساحتها 33 آرا .
- القطعة 50 بدوار العواويد ومساحتها 15 هكتار و 20 آرا .

– القطعة 52 بدوار العواید ومساحتها 6 هكتارات و 85 آرا.
– القطعة 17 بدوار المحايا ومساحتها 89 هكتارا و 60 آرا.

وبالرغم من أن القايد المذكور قد طالب بأن تبيع له السلطات الفرنسية مساحة تقدر ما بين 60 إلى 100 هكتارا، وذلك نظرا للعدد الكبير لأفراد أسرته وخدمه إلا أن السلطات الإدارية الفرنسية لم توافق على ذلك، وفي 18 نوفمبر 1891 تقرر تقليص المساحة التي منحت للقايد إبراهيم بن الحناشي إلى 50 أو 60 هكتارا محيطة بمنزله، أما ابن أخيه صالح بن محمد فقد تقرر منحه مساحة معينة من أراضي المخزن،[25] لقد كانت الأرض إذا تُمنح لمن يخدم أكثر أهداف السياسة الفرنسية، أما الأهالي فقد طردوا إلى المناطق الوعرة.

3– تغير البنية الاجتماعية لدوار الحنانشة

كان من نتائج السياسة العقارية الفرنسية على قبيلة الحنانشة أن تغيرت التركيبة الاجتماعية لدوار الحنانشة مع نهاية القرن التاسع عشر، ففي 04 جوان 1897 أصدر الحاكم العام للجزائر منشورا حدد عدد سكان دوار الحنانشة وكذا الفرق المكونة له وذلك على الشكل التالي :

اسم الدوار	عدد السكان	الفرق المكونة للدوار
الحنانــشة	4211	الحمري، الكبالتية، أولاد ثامر، الشعابنية، الجوايبية، الشارف، الغيانة، الأعشاش.[26]

بعد تطبيق قانون سيناتيوس كونسيلت على القبيلة سنة 1868 وانتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871 بدأت السلطات الإدارية العسكرية الفرنسية عملية تغيير بنية دوار الحنانشة الاجتماعية وذلك في الفترة الممتدة بين سنتي 1872 ـ1897 بتهجير بعض العائلات من دوار العواید سنة 1872 عقب انتفاضة الصبايحية والكبلوتي بسبب مشاركة أهالي هذا الدوار في الانتفاضة ، ثم جاءت عملية الإبعاد الثانية لفرقتي أولاد ثامر و الشعابنية التابعتين لدوار المقانعة التابع لقبيلة الصفية بعد مصادرة أراضي هذا الدوار تحت ستار "المنفعة العامة" لإقامة المركز الاستيطاني وادي الشحم سنة 1876 الذي سيُسمى بعد ذلك "فيلار" Villard ، كما أن فرقة الكبالتية تابعة لدوار عين القطن التابع لقبيلة الناظور.

كانت هذه الفرق غريبة عن أرض قبيلة الحنانشة، وهو الأمر الذي أفقد القبيلة توازنها الاجتماعي ولم تعد تشكل قوة في وجه المحتل كما كانت قبل ذلك، إذ استطاعت

أن تجمع 12 قبيلة خلال انتفاضة سنة 1852 التي شملت معظم أنحاء شعبة عنابة العسكرية، كما نجحت في جمع كل القبائل المشكلة لدائرة سوق أهراس العسكرية باستثناء قبيلة المحاتلة خلال انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871 هذا التأثير للقبيلة ما كان ليتحقق لولا تماسكها الاجتماعي وتأثير سلطة الأجواد المنتسبة إلى القبلية، أما بعد تدخل العامل الإداري الاستعماري والمتمثل أساسا في القوانين العقارية فقد فقدت القبيلة سلطة الأجواد بإحلال سلطة الجماعة المُعينة من طرف الإدارة الاستعمارية، وفقدت توازنها الاجتماعي بتوطين سكان آخرين ينتمون إلى فرق العوايد والمقانعة والكبالتية وأصبحت مفككة إلى ثلاث وحدات إدارية صغيرة هي دواوير : الحنانشة، تيفاش، الزعرورية، وهو أمر سهل نزع الملكية للأهالي مع تطبيق قانون وارنيي على دوار الحنانشة سنة 1888.

خاتمة

لم تكن السياسة العقارية الفرنسية مُنطلقة من فراغ بل كانت نتيجة دراسات معمقة لتاريخ المنطقة، وهذا كله مُستوحى من السياسة الرومانية في شمال إفريقيا والتي كانت قائمة على التريث والتروي الشديدين لتهيئة النفسية المغاربية لقبول الحضارة والفكر الروماني، وطرد الأهالي إلى المناطق السهبية والجبلية الغير المشجرة، يُؤكد ذلك أن محاضر لجنة السيناتيوس كونسيلت التي أوكلت لها مهمة تقسيم القبلية أشارت إلى أصل أهالي القبيلة وكذا عاداتهم وتقاليدهم للتحكم أكثر فيهم، كما بينت الدراسات التي أعدتها لجنة المراكز الاستيطانية حول المراكز الاستيطانية التي ستُنشأ على أراضي القبلية سنة 1882 مدى الاهتمام البالغ بالأرض وتشجيع الاستيطان، وكذا مراعاة الجانب التقني والعلمي وذلك لإقامة وجود فرنسي راسخ في المنطقة يمتد إلى الأبد، إذ أشارت هذه الدراسات إلى ارتفاع الأرض عن مستوى سطح البحر، ونوعية الأرض ومدى صلاحيتها للزراعة، وكذا منابع المياه التي تُمون هذه المراكز الاستيطانية، وطرق المواصلات، والوضعية التي سيكون عليها الأهالي بعد نزع أراضيهم والتي كانت في أغلبها تشير إلى أنهم (أي الأهالي) سيتحولون إلى رعاة أو خماسة عند المعمرين، وهذا مثال حي عن ما تعرضت له باقي القبائل الجزائرية خلال نفس الفترة

الهوامش

[1] ROUQUETE Paul , Monographie de la Commune mixte de Souk Ahras , Bulletin de la société géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord , 1 er trimestre , année 1904, p170 .

صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية في ضوء شرق البلاد (1844 –1871) ، منشورات جامعة باجي مختار – عنابة 2006 ، ص 112. [2]

[3] Centre des archives d'outre mer , 33 K 1 , Cercle de Souk Ahras année 1855 .

[4]Ministre de l'Algérie et des colonies , tableau de la situation des établissements français dans l'Algerie1856 -1858 , Paris , imprimerie impérial , p p 134 - 135 .

[5] Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies contenant les actes officiel relatifs l'Algérie et aux colonies , publiés pendant l'année 1860 , tome troisième , imprimerie impériale 1861, , imprimerie impériale , Paris, p 71 .

[6] هو فوفال فيكتور ريني ولد في 19 ديسمبر 1820 في دوميناسون بفرنسا التحق بمدرسة سان سير سنة 1839 ، التحق بإدارة المكاتب العربية المكاتب العربية في 20 فيفري 1846 ، تولى منصب رئيس المكتب العربي بسور الغزلان في10 أكتوبر 1846 ، ثم مكتب تيارت في 07 جانفي 1847 ، ثم مكتب مليانة سنة 1852 ، ثم سعيدة سنة 1854 ، ثم عُين قائدا لدائرة سوق أهراس العسكرية في 15 ديسمبر 1855 ، واستمر في هذا المنصب حتى وفاته في حادث سقوط من على جواده في 03 سبتمبر 1856 ، أنظر :

PEYRONNET (R) , livre d'or les officier des affaires indigènes (1830 -1930) , tome 1 , imprimerie Algérienne 1930 , pp 236-, 237 .

[7] Centre des archives d'outre mer 33K 2 , rapport du capitaine FAUVELLE au comandant du cercle du Guelma , 28 octobre 1855.

[8] Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , année 1861 , p 503 .

[9] Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , année 1865 , p 154 .

[10] إن الدوار يعني بهذا المفهوم تنظيم من تنظيمات الإدارة العسكرية الفرنسية ، أم الدوار بمفهومه الاجتماعي في تقاليد المجتمع الجزائري فهو يعني مجموعة من الناس متساكنة في عدد من الخيم والأكواخ (القوربي).

[11] COLLOT Claude, Les institutions de l'Algérie durant la période colonial (1830 -1962) office des publications universitaire 1987, p 87 .

[12] Archive du cadastre de Constantine , P V N° 138 , tribu de Hannenchas .

[13] ما زالت الخلافات بين بلديتي الحنانشة والمشروحة حول أراضي بمشتة الحويمة إلى اليوم ، فقد نقلت جريدة الخبر بناءا على مراسلها ع قدور في عددها 4719 الصادر بتاريخ 03 جوان 2006 أن نزاعا وقع حول أراضي بين البلديتين السابقتين.

[14] Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , année 1868 , p 810 .

[15]Centre des archives d'outre mer , Rapport du Cheikh Menasser Ben Larbi au chef du bureau arabe de Souk Ahras 24 janvier 1871.

[16] Archive de Cadastre de Constantine , P V N° 138 , bien melk du douar de Hannencha .

[17] Centre des archives d'outre mer, 3 M 84, dossier N ° 5 , note sur le centre de Dekma.

[18] Archive de la Wilaya de Constantine, série UD A 39(2), Etablissements religieuse dans la commune mixte de la Séfia.

[19] Centre des archives d'outre mer , 3 M 84 , dossier N ° 14, Note sur le centre de Ced Benouir.

[20]Centre des archives d'outre mer 3 M 84, dossier N ° 8 , Note sur le centre d'Ain Chekoua.

[21]Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, année 1888 , p 960 , 961 .

[22] Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie année 1891, p 470, 471, 472 .

[23]Archive de la Wilaya de Constantine , G H 71, Pétition de Meganaa au préfet du département de Constantine 12 novembre 1888 .

[24]Archive de la Wilaya de Constantine G H 7 ,rapport de la direction de l'enregistrement des domaines et du témbre 03 décembre 1894 .

[25] Centre des archives d'outre mer , 3 M 84 ,ventes autorisées au profit de l'ancien Caïd Brahim ben Mohamed et de son neveu Salah Ben Ahmed .

[26] Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , année 1897 , p 572 -574 .